مكتبة الاسكندرية: التاريخ المتجدد

سلطة الجذور

الذات والعالم والمطلق

ما الشعبى فى المعتقدات الشعبية

بنية سوسيولوجيا بورديو ومنطقها

دالاس وأيديولوجيا الثقافة الجماهيرية

نص وقراءتان: وكالة عطية
بين لسان الورق والمهمشين روائيا

محفزات السرد والنص الباطن فى سيرة الظاهر بيبرس

البنية اللسانية والخطاب فى سيرة بنى هلال

شخصية العدد: سهير القلماوى فى شهادتين

العدد ٦٠ / صيف ـ خريف ٢٠٠٢

لنابجاه ومرکز اطلاع رسا
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

فصول

مجلة النقد الأدبي
علمية محكمة

محور العدد:

الثقافة الشعبية والحداثة

مجلة فصلية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب

شماره ثبت ۱۰۲۲۴۰
تاریخ ۴/۶/۱۳۸۵

فصول

مجلة النقد الأدبي
علمية محكمة

العدد رقم ٦٠

رئيس مجلس الإدارة
سمير سرحان

رئيس التحرير
هدى وصفى

نائب رئيس التحرير
محمد الكردى

مدير التحرير
محمود نسيم

السكرتارية
آمال صلاح
محمد سعد شحاته

جمع وتنضيد
أمل على

هيئة المستشارين
سيزا قاسم
صلاح فضل
فريال غزول
كمال أبو ديب
محمد برادة

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قواعد النشر:

- ألا يكون البحث قد سبق نشره.
- يتراوح عدد كلمات البحث من ٨٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ كلمة.
- يفضل أن يكون البحث مجموعًا بالحاسوب IBM ومرفقًا به القرص المدمج.
- على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية وملخصا وافيا.
- لا ترد البحوث المرسلة إلى المجلة إلى أصحابها، سواء نشرت أو لم تنشر.
- يخضع ترتيب النشر لاعتبارات فنية.
- تدفع المجلة مكافأة مقابل البحوث المنشورة ويحصل الباحث على نسخة من المجلة.

سُـلطة الجـذور

الأثر السلبى للنحو على الدرس البلاغى

سـلْطَـةُ النَّحْـــو

عيد بلبع

تمهيد

ليس ثم شك فى أن النحو يمثل أهم جذر من الجذور التى رفدت الدرس البلاغى بما يقيم عـوده ، ولا يقـف هـذا التجذر عند حد العلاقة بين حقلين معرفيين ، بل يصل إلى حد التسلط . ومـن ثـم جاءت العلاقة بين النحو والبلاغة تجلياً لسلطة النحو ، بيد أن هذه السلطة قد اتخذت عـدة أوجـه ، وترتبـت عليها عدة آثار ، ولذلك نقدم بين يدى هذه الدراسة ما يكشف عن الوجه الذى تعنى به بين الأوجه التى التفتت إليها دراسات سابقة .

إذا لم يكـن د. مصـطفى ناصـف هو السابق إلى إدراك العلاقة بين النحو والبلاغة ، فإنه السابق إلى الإشـارة إلى سلطة النحو على البلاغة فى كتابه : " النقد العربى ، نحو نظرية ثانية ، ط ٢٠٠٠ م " ، بـيد أن معالجـته ـ الـتى جـاءت مسـتمدة مـن مقولات عبد القاهر الجرجانى عن العلاقـة بـين الـنحو وعـلم المعانى ـ انصرفت إلى رصد الأثر الإيجابى لهذه السلطة ، إذ توخى د. مصطفى ناصف من طرح مفهوم النحو على أنه سلطة أن ينير هذا المفهوم بعض الأعماق[١]، بعد أن عـرض مفهـوم النحو المتمثل فى كونه إعراباً ، ومفهومه بوصفه نظامًا الكلمات ، ثم أخذ فى بيان مفهـوم السـلطة بقولـه: "والسـلطة كـلمة يمكـن أن تفهـم فـى ضوئها مواضع كثيرة مما سمى علم المعانى، السلطة مدافعة للصخب والتمرد ، والخروج على الأعراف ، النحو سلطة بمعنى آخر لأنه يحمـى اللغة من عنف التطور ، ويصور فى الوقت نفسه عبقرية العربية، وعبقرية العربية لا تخلو مـن معـنى أخلاقـى ونفسـى وروحـى ، والـنظم الـنقدية أو البلاغـية لهـا نظائـر من اصطلاحـات الـنحويـين واسـتنباطاتهم، وجملـة هـذه الـنظم يمكـن التعـبير عنها بطريقة ما إذا استعملنا كلمة السلطة ".[٢]

إن منظور د. مصطفى ناصف إلى إيجابية السلطة بجمعها بين إحكام القبضة على تراكيب اللغـة ـ مـن ناحـية ـ والمرونة والاتساع ـ السلطوى المهيمن الرحب فى آن واحد ـ لاستيعاب ما لا يُحصـى مـن أوجه إجراءات التغيير ، وإن تلك المرونة من جانب آخر تضمن استمرار هذه السلطة بل خلودها ؛ إذ لو لم تكن من المرونة والاتساع لاستيعاب أوجه التغيير لتولد عن ذلك ضيق وقبرم كان من الممكن أن يتمخضا عن ثورة تكسر ثوابتها ، إنها سلطة تكبح ولكنها لا توقف[٣].

وقـد وقـف عـلى أوجـه أخـرى مـن الأثـر الإيجـابى للـنحو عـلى الـبلاغة غير واحد من المحدثـين ، فإن حميمية العلاقة بين النحو والبلاغة التى أشار إليها د. رجاء عيد[٤]، والتكامل بـين علمى المعانى والنحو الذى أشار إليه د. تمام حسان [٥]، يتلاقيان مع الأثر الإيجابى لسلطة النحو على البلاغة ، وبخاصة علم المعانى ، التى أشار إليها د. مصطفى ناصف .

لـيس ما أود أن ألفت إليه هنا هو ما لفتت إليه المؤلفات والأبحاث التى تعرضت لفكرة أثر النحو فـى الـبلاغة، وإن كـان موضـوع حديثى هنا أيضا يدخل تحت عنوان: "أثر النحو فى البلاغة". ولكى يتضح الأمر لابد أن نفرق بين مباحث متعددة تدخل تحت هذا العنوان العام ـ وإلى حد كبير ـ والمـبهم، فقـد ينصرف عمل الباحث ـ مثلا ـ إلى تسجيل "أثر النحاة فى الدرس البلاغى"، ومن ثـم يصبح البحث فى مثل هذه الجهود محدداً فى محاولات رصد إشارات بعض النحاة إلى قضايا بلاغية ، أو التعرض لنكات بلاغية أثناء الحديث عن المسائل النحوية .

ومنها إشارة د. شوقى ضيف ١٩٦٥ م ، فى كتابه " البلاغة تطور وتاريخ " ، إذ أشار إلى أن النحويين كانوا يحترفون تعليم اللغة ومقاييسها فى الاشتقاق والإعراب ، مضيفين إلى ذلك رواية واسعة للشعر القديم ، وأنهم " كانوا يُعْنَون بتلقين الناشئة شيئاً من الخصائص البيانية ، يأتى ذلك عَرَضاً فى ثنايا شرحهم وعرضهم للقواعد اللغوية والنحوية ، ومن يرجع إلى كتاب البديع لابن المعتز يجده يذكر الخليل بن أحمد فى صدر حديثه عن التجنيس والمطابقة ، يقول فى التجنيس : (قال الخليل : الجنس لكل ضرب من الناس والطير والعروض والنحو ، ومنه ما تكون الكلمة تجانس أخرى فى تأليف حروفها ومعناها) ويقول فى المطابقة : (قال الخليل ـ رحمه الله ـ يقال : طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد) ، ولعل ابن المعتز كان ينقل عن الخليل المعنى اللغوى الأصلى للمطابقة ، على أن من يرجع إلى كتاب سيبويه الذى يقال إنه جلب مادته من إملاءات الخليل يجده يعرض لبعض الخصائص الأسلوبية التى عُنى بها فيما بعد علم المعانى من مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف ، وأيضاً فإنه يعرض المعانى المختلفة لبعض الأدوات ، ومن حين إلى حين نلتقى بإشارات إلى بعض مسائل بيانية "[٦].

وثم دراستان اختصتا بمناقشة هذه القضية وأوقفتا على معالجتها الأولى : دراسة د. عبد القادر حسين ١٩٧٠ " أثر النحاة فى البحث البلاغى " التى رصدت أصول الآراء البلاغية التى تشكلت ملامحها فى رَحِم النحو ، فبين المؤلف أصول المقولات البلاغية عند أعلام النحو ، والحق أن المؤلف تناول العديد من هذه الآراء بالتوضيح والتعليق والنقد ، مما جعل الكتاب معلماً لاغنى عنه عند الباحث فى البلاغة[٧].

ودراسة د. أحمد سعد محمد " الأصول البلاغية فى كتاب سيبويه ، وأثرها فى البحث البلاغى " (وهو رسالة ماجستير نوقشت ١٩٩٠) ، ثم صدرت فى كتاب يحمل العنوان نفسه سنة ١٩٩٩ ، وهى أكثر تحديداً إذ اقتصرت على سيبويه من بين النحاة ، ولذلك استقصى فيها المؤلف آراءه البلاغية فى الكتاب، ولفت إلى كثير من المسائل والمباحث التى أسست فيها هذه الآراء لمقولات أعلام البلاغة الغربية، من أمثال عبد القاهر الجرجانى ومن تلاه من البلاغيين، وقد انصرفت المعالجة فى هذا الكتاب انصرافاً تاماً إلى بيان الأثر الإيجابى ، أو قل جعل المؤلف الأثر كله إيجابياً [٨].

وليس ثم من شك فى قيمة هذه المؤلفات فى مكتبة الدراسات البلاغية فى إشاراتها إلى الروافد التى رفدت الدرس البلاغى عند العرب ، وليس من شك أيضاً فى أن هذه الدراسات قد حققت غاياتها التى هدفت إليها ، بيد أن ثَمَّ فارقاً جوهرياً يفصل بين غاية هذه المؤلفات والغاية التى نطمح إليها فى هذه الصفحات ، إذ تتحدد غاية هذه الدراسات والأبحاث فى بيان إيجابية العلاقة بين الدرس النحوى والدرس والبلاغى ، فقد عمدت إلى بيان الأثر الإيجابى للنحو والنحويين فى البلاغة .

بيد أن نظرنا فى هذه الدراسة يتجه إلى بيان **الأثر السلبى** لهذه السلطة نظراً للفوارق الجوهرية التى تفصل بين النحو والبلاغة فى المنطلقات والأهداف .

و لعله من الضرورى أن ننبه فى هذا المستهل إلى أن طموح هذه الدراسة لا ينحد فى محاولة الكشف عن جانب من جوانب سلبيات الدرس البلاغى القديم ، أو ـ بعبارة أخرى ـ جانب من جوانب قصور التفكير البلاغى عند العرب ، فقد أشرت فى غير هذا الموضع إلى أن التركيز على السلبيات إضاعة للوقت والجهد ، ومن ثم فهو من أخطر أسباب إعاقة العقل العربى [٩].

فلقد ضاعت جهود كثير من المحدثين فى النشاط العقلى الخادع الذى قاده التعصب ، لهذا الحقل المعرفى أو عليه ، فبينما ذهب كثير من الدارسين والباحثين إلى الثورة على البلاغة القديمة ، راح آخرون يتبارون فى الدفاع عن البلاغة وكأنها من المقدسات التى يجب حمايتها والذَّبُّ عنها ، لقد ضاعت أكثر هذه الجهود فى منحاها الاستهلاكى ، وكان الأجدر بها أن تقف

وقفة مكاشفة لتنقية هذا الحقل المعرفى من الآثار السلبية للمعارف الأخرى فيه ، فقد باتت البلاغة طارحة سؤالاً : أهى العلم الأم الذى تهفو إليه العلوم ـ فترفده بما يشكل منه نموذجاً نظرياً متماسكاً لكاشفة النصوص ـ بوصفه جناء ثمارها ومجرى روافدها ، إذ يأتى بمثابة المجرى الذى تصب فيه الروافد ، أم العلم العالة الذى عاش ويعيش متكئاً على العلوم الأخرى ؟

ولم يكن النحو هو العلم الوحيد الذى مارس سلطة على البلاغة . فلقد التفت أمين الخولى إلى أثر الفلسفة وعلم الكلام والمنطق على الدرس البلاغى[١٠]، كما أشار د. شكرى عياد إلى " سيطرة المنطق على علم البلاغة فى تبويب هذا العلم ، فإنه لم يكد يخرج فى هذا التبويب عن موضعين اثنين : دلالة اللفظ المجرد (وهو ما يسميه المناطقة بالتصور) ويدخل فيه المجاز والاستعارة والكناية ، ودلالة الجملة (وهو ما يسميه المناطقة بالتصديق) ويدخل فيه الخبر والإنشاء والحذف والذكر والتقديم والتأخير والقصر ، ولم تتحرر البلاغة من هذا التبويب المنطقى إلا حين أضافت موضوع الربط بين الجمل (الفصل والوصل) وموضوع الإيجاز والإطناب"[١١]، وقد أشار د. محمد العمرى أيضاً إلى سيطرة المنطق على الرؤية البلاغية عند السكاكى[١٢].

لقد مارست هذه الجذور ـ بحق ـ سلطة على الدرس البلاغى ، فقد اتصل الدرس البلاغى بعلوم : النحو ، واللغة ، والفلسفة ، والمنطق ، وغيرها من العلوم التى انسربت بعض مبادئها إلى الدرس البلاغى ، بل هيمن على الرؤية البلاغية أحياناً ، فى غيبة التفريق بين طبيعة الظاهرة التى تقوم البلاغة على دراستها ، والظواهر التى تقوم هذه العلوم على دراستها ، وفى غيبة من التفريق أيضاً بين الفلسفات التى قامت عليها هذه العلوم والفلسفة التى كان ينبغى أن يقوم عليها هذا الفرع المعرفى .

وقد طرحتُ فى دراسة سابقة أن البلاغة بحاجة إلى قراءة ناقضة تتحمل عبء فصل هذا الحقل المعرفى عن فلسفات العلوم الأخرى التى قام عليها، والتى كانت بالنسبة له بمثابة الجذور[١٣]، كما قدمت نموذجاً للقراءة الناقضة التى اضطلعت بتتبع ظاهرة بلاغية ، ومحاولة تنقيتها من آثار الرؤية النحوية التى سيطرت على البلاغيين فى معالجتها فى كتاب " أسلوبية السؤال "[١٤].

وإذا كانت عمليةُ الاستقراء والتتبع والرصد غايةَ هذه الدراسات التى تنحصر فيها نتائجها ، فإن الغاية التى نطمح إليها من استقراء الأثر السلبى وتتبعه ورصده لا تعدو أن تكون مقدمة لا أستطيع أن أحصى نتائجها ؛ لأن هذه النتائج تتعلق بإعادة النظر فى المقولات والنظريات البلاغية ، وما من شك فى حاجة هذه الغاية إلى جهودٍ كثيرة تؤمن بالفكرة وتستشعر هَمَّ ضرورة إنجازها .

إنه أثر سلبى للنحو فى البلاغة وإن كان النحو غير مسئول عنه ، فالنحو والنحويون براء من هذا الأثر ، وإذا شئنا أن نكون أدق وأكثر تحديداً قلنا إنها " **سلطة النحو** " . فالنحويون حددوا أدوات علمهم وأهدافه ، وساروا فى استقرائهم واستنباطهم القواعد وفق مقتضيات هدفهم من إحكام تركيب الجمل وضبط الكلمات ، ولم يُملوا طريقتهم على أحد المشتغلين بعلم آخر ، بيد أن إحكام الرؤية النحوية ـــ على الرغم من المآخذ التى تؤخذ عليها أحياناً ـــ جعلت من النحو سلطة منسربة متجذرة فى توجيه مسار الدرس البلاغى .

ولأن الأمر هنا يتعلق بالجذور المؤصلة لمسار الدرس البلاغى ، فإن حاجتنا تتأكد إلى إجراء **النقض** الذى ندعو إليه .

فإذا كان النحو لم يزد على أن أطلق مصطلح " فعل الأمر " على الصيغة المعروفة فى العربية ، فهل كل الأمر سواء ؟ لقد فرق الفقهاء بحذق بين أمر وأمر . وفرعوا من هذه الصيغة دلالات فى أصول أحكامهم واضعين فى اعتبارهم الأبعاد النصية والتداولية والسياقية التى توجه دلالة الصيغة ، وحاول البلاغيون ذلك وفق مقتضيات حقلهم المعرفى ففرقوا أيضاً بين استعمالات

متعددة لهذه الصيغة ، فقالوا بالأمر والطلب والالتماس والدعاء ، وغير ذلك ، ولكن إذا كان صنيعهم هذا يشهد بانفلات من سلطة النحو فإن فلسفة النحو ـ مع ذلك ـ ظلت هى الفلسفة الأكثر حضوراً فى جوهر الدرس البلاغى أبان تكونه ، الأمر الذى أفرز مقولات ونظريات فى الدرس البلاغى ما يزال يعانيها ويتخبط فيها الدارسون إلى يومنا هذا .

لعل ذلك يرجع إلى قدم عهد العقل العربى بالنحو ، إذ استقر النحو علماً له أصوله وقواعده قبل أن يتسنى ذلك للبلاغة ، وكان النحو فى تقدمه الزمنى ورسوخ قدمه يحمل تلك الالتفاتات والملاحظات البلاغية التى قبلها البلاغيون أو استسلموا لها دونما تفريق بين ما يصلح للدرس النحوى وما يصلح به ، وما يصلح للدرس البلاغى وما يصلح به .

الخلط بين الأثرين السلبى والإيجابى

من الأسباب التى تلح فى طرح موضوع هذه الدراسة ، وتبرر مهمة إنجازها ، ما خلفه وجود الأثر السلبى من اضطراب فى الرؤية عند بعض القدماء والمحدثين من البلاغيين ، وقد ظهر هذا الاضطراب واضحاً جلياً فى بعض الأحيان ، وفى بعضها الآخر جاء ملتبساً بقضايا ، منسرباً فى المعالجات بحيث يحتاج إلى تتبع ومقارنات .

على الرغم من تنبه عبد القاهر إلى فروق جوهرية بين الرؤية النحوية والرؤية البلاغية للظواهر ، فإنه لم يسلم من الوقوع فى مواضع من كتابه " دلائل الإعجاز " فى أسر الرؤية النحوية الخالصة ، مما يدل على قِدم اضطراب موقف البلاغة من الأثرين السلبى والإيجابى للرؤية النحوية ، وليس بخفى على واحد من دارسى البلاغة المحدثين استسلام عبد القاهر إلى الاستطراد فى عرض مواضع هل والهمزة فى حديثه عن التقديم والتأخير .

ولكن مثل هذه الملاحظة تتعلق بالرؤية الجذرية إذ تنحصر هذه السمة فى بعض المباحث ولا تطرد فى غيرها ، والأخطر منها أن تمتد بعض الرؤى العامة المؤسسة لعلم النحو ، أو قل : المؤسسة للنحو بوصفه علماً مضبوطاً ، لتؤسس للرؤية البلاغية بحيث تصبح أصلاً نظرياً من أصولها ، ومن مظاهر ذلك فى كتاب دلائل الإعجاز ـ على سبيل المثال ـ قول عبد القاهر : "واعلم أن من الخطأ أن يُقسم الأمر فى تقديم الشىء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيداً فى بعض الكلام ، وغير مفيد فى بعض ، وأن يُعلل تارة بالعناية ، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب ، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه ، ذاك لأن من البعيد أن يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى ، **فمتى ثبت فى تقديم المفعول مثلاً على الفعل فى كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية فى كل شىء وكل حال** "[١٥].

يعتمد عبد القاهر هنا على إقرار الاستقراء الناقص ، فالموضوعية التى هى من أهم خصائص العلم المضبوط تتخذ من الاستقراء الناقص دعامة أساسية " والمقصود بالاستقراء الناقص: إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التى لا حصر لها ، والاكتفاء بالقليل عن الكثير؛ لأن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[١٦].

وكأن عبد القاهر بذلك يحاكم البلاغى بمبادئ النحوى ، فيُقر مبدأً من مبادئ العلوم المضبوطة لا يتلاءم بحال من الأحوال مع دراسة الظواهر البلاغية ، لأن هذا المبدأ النظرى يعنى أن تكون القاعدة مقياساً على الظاهرة البلاغية ، بل لا يتلاءم مع إشارات كثيرة لعبد القاهر نفسه ، منها ـ مثلاً ـ تقسيم الاستعارة إلى مفيدة وغير مفيدة[١٧]، ومنها التفاته إلى أن الظواهر البلاغية فى التراكيب النحوية ليست فى كل موضع بمستحسنة ، يقول : " اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تَعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض "[١٨].

إن كلام عبد القاهر الأخير المناقض ـ إلى حد كبير ـ لكلامه الأول يقر خصوصية الظاهرة البلاغية ، كما يقر خصوصية القاعدة البلاغية ، من ضرورة اتسامها بالمرونة والنسبية . وبذلك يتجلى مدى الاختلاف بين قاعدة قوامها المرونة والنسبية ، وقاعدة تتسم بتعسف السلطة فتمثل أسراً للظواهر ، وبذلك أيضاً يظهر خبيئاً الفرقُ بين عبد القاهر النحوى وعبد القاهر البلاغى .

وقد أشار د. رجاء عيد إلى إفادة التقديم التخصيصَ والتأكيدَ عند سيبويه وعبد القاهر، وأن الآخر سار على هدى الأول [١٩]، لافتاً بهذه الإشارة إلى مظهر من مظاهر الأثر السلبى للنحو على البلاغة ، لأن هذا الذى ذكره عنهما أكثر اتصالاً بالنحو منه بالتحليل الفنى ، ثم يعقب : "ولكن الخطورة أن سيبويه ذكر لقضيته مثالاً تجريدياً نحوياً ، فاستغل عبد القاهر ذلك فى تطبيقه شعرياً ، من غير مراعاة جوانب أخرى متعلقة بالبناء الشعرى ، قد تتعارض ـ أحياناً ـ مع البناء النحوى نفسه"[٢٠].

ولكن د. رجاء عيد ـ على الرغم من ذلك ، وعلى الرغم من لفته إلى عدة مظاهر لهذا الأثر السلبى ـ لا يرى مبرراً للشقاق بين النحوى والبلاغى ؛ بل يرى أن الصلة فى أصلها حميمة؛ لأنهما يتعاملان مع الأداء اللغوى ، ومن الغريب أنه يأخذ بعد ذلك فى إلقاء التبعة على النحويين المتأخرين " حينما غفلوا عن دراسة الظواهر النحوية متصلة بالتركيب اللغوى . وقصروا مهمتهم على البحث فى ضبط أواخر الكلمات ، ولم ينتبهوا إلى البناء وقيمته النحوية الفنية"[٢١].

ربما يكون هذا هو السبب ، ولكن من غير المعقول أن يتحمل تبعته النحاة ، فالذى يتحمل تبعته ـ فى الواقع ـ هم البلاغيون ؛ لأنهم لم يدركوا الفوارق الجوهرية التى تفصل بين الرؤية النحوية للظواهر والرؤية البلاغية ، بل لعل فيما ذهب إليه د. رجاء عيد ما يؤكد التبعية المطلقة من قِبَل الدرس البلاغى للنحو ، أو السلطة المطلقة للنحو على البلاغة ، لتتأكد بذلك الوصاية وحسبنا ـ فيما أشار إليه ـ أن البلاغة تنحدر بانحدار النحو ، ولعل فى هذا ما يؤكد على ضرورة محاولة الفصل التى نحن بصددها.

إن أمر العلاقة بين النحو والبلاغة لا يقتصر على كونه أمر صلة حميمة ـ فيما ذهب إليه د. رجاء عيد ـ كما أنه لا يقتصر على كونه أمر تكامل ، فيما ذهب إليه د. تمام حسان إذ يقول : " ولعل من صور التكامل بين العلمين أن نرى علماء المعانى يقبلون قبول التسليم أهم أصل من أصول النحو ، وهو (أصل الوضع) ، سواء أكان هذا الأصل مرتبطاً بنمط الجملة (والمقصود بنية الجملة فى صورتها التامة التى تتضمن الذكر والإظهار ، الخ) ؛ أم كان مرتبطاً بالعلاقات الداخلية والقرائن الدالة على المعانى المفردة فيها "[٢٢]. ولكنه أمر سلطة ترتب عليها أثر سلبى .

ولعل شيئاً من المبالغة فى رصد الأثر الإيجابى للنحو على البلاغة كان مبعثه الخلط بين الأثرين ، وعدم الاضطلاع بمهمة الفصل ، يبدو هذا واضحاً فى انصراف بعض الباحثين انصرافاً تاماً إلى رصد الأثر الإيجابى ، فيرى أن البلاغيين " استفادوا إذاً من أصول النحو وقواعده ، ووظفوها توظيفاً بلاغياً مهتدين فى ذلك بصنيع النحاة فى التقديم والتأخير والذكر والإظهار ، والحذف والإضمار والفصل ومسائل التعريف والتنكير وغيرها "[٢٣].

وعلى الرغم من إشارة د. أحمد سعد محمد إلى كتاب الأصول للدكتور تمام حسان واعتماده عليه فى بعض المواضع ، فإنه لم يلفت إلى جوهر فكرة العلاقة بين النحو والبلاغة فيه . واكتفى بأن يتتبع الأثر الإيجابى ، والحق أن د. تمام حسان ـ على الرغم من كلامه السابق فى الكتاب نفسه ـ قد التفت فى كتابه هذا إلى فوارق جوهرية بين النحو والبلاغة ، كما التفت إلى الآثار السلبية لسلطة النحو على البلاغة ، فمن إشاراته إلى الفوارق الجوهرية بين النحو والبلاغة قوله فى مقدمة الكتاب : " إن النحو صناعة بلا شك ، وإن فقه اللغة معرفة بلا شك ، وإن البلاغة تقف بإحدى رجليها فى حقل الصناعات وبرجلها الأخرى فى حقل المعارف"[٢٤].

وقد أشار فى موضع آخر إلى أن علم المعانى فى المباحث المشتركة بينه وبين النحو يعد عالة على النحو[٢٥]، كما أشار فى حديثه عن مباحث علم المعانى أيضاً إلى الفكرة نفسها ، إذ عقب على تقسيم القزوينى لمباحث علم المعانى بقوله : " والناظر إلى هذا الكلام يلاحظ أن القزوينى يضع مباحث علم المعانى فى نطاق اسناد الجُمْلة ، وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، وأساليبها ، وهو كلام لا يبعد بالمعانى عن النحو"[٢٦].

وعلى الرغم من التفات د. تمام حسان إلى أن الفارق الجوهرى بين النحو وعلم المعانى أن النحو ينطلق من المبنى إلى المعنى ، أما علم المعانى فإنه ينطلق من المعنى إلى المبنى ، مؤكداً بذلك فكرة التكامل بين العلمين التى أشرنا إليها فى قوله السابق ، فإنه راح يتأرجح بين الأثرين السلبى والإيجابى للنحو على علم المعانى ، فقد ذكر سير البلاغيين على أثر النحاة فى الاعتداد ببعض الأصول النحوية منها : الأصل فى المسند إليه أن يتقدم وفى المسند أن يتأخر ، والأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول به ، وغير ذلك ، ثم عقب بقوله : " والملاحظ أن هذه الأصول التى أخذها البلاغيون عن النحاة تنطلق من منطلق المبانى على نحو ما تنطلق الدراسة النحوية منها"[٢٧]، وهذا هو عينه من أخطر الآثار السلبية للنحو على البلاغة ـ كما سنبين ـ بيد أن د. تمام حسان ـ فيما يبدو ـ لم يُعر اهتماماً لرصد الآثار السلبية ؛ لأنه فى كتابه " الأصول " ينحو المنحى الرصدى الذى يتسم بالتحليل الدقيق والتدبر الواعى ، فانصرف الكتاب إلى رصد الأصول المكونة للعلوم والمعارف ورصد العلاقات بين هذه الأصول .

إنما أردت بذلك أن أبين إلى أى حد تداخل الأثران ، لأؤكد على ضرورة استقلال الأثر السلبى بدراسات تلفت النظر إلى خطورته ، وسنردف الحديث عن اضطراب الرؤية بالحديث عن إدراك التباين بين الأثرين فى التراث البلاغى .

إدراك التباين بين الرؤيتين فى التراث البلاغى

إن إدراك الاختلاف بين الرؤية النحوية والرؤية البلاغية فى معالجة الظواهر قديم ضاربٌ بجذوره فى عمق التراث البلاغى ، بيد أنه لم يؤخذ مأخذ الجد من قِبَل البلاغيين المحدثين ، على الرغم من وجود إشارات مبكرة تفرق بين الدرسين بوعى ودقة بالغين ، فقد أشار ابن الأثير (تـ ٦٣٧ هـ) إلى علاقة التداخل بين النحو والبلاغة ، وإلى الفرق بين عمل النحوى وعمل البلاغى بقوله : " موضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة ، وصاحبه يُسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية، وهو والنحوى يشتركان فى أن النحوى ينظر فى دلالة الألفاظ على المعانى من جهة الوضع اللغوى ، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر فى فضيلة تلك الدلالة ، وهى دلالة خاصة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو والإعراب ، ألا ترى أن النحوى يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور ، ويعلم مواقع إعرابه ، ومع ذلك فإنه لايفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة ، ومن هنا غلط مفسرو الأشعار فى اقتصارهم على شرح المعنى وما فيها من الكلمات اللغوية ، وتبيين مواضع الإعراب منها ، دون شرح ما تضمنته من الفصاحة والبلاغة "[٢٨].

وإذا كانت إشارة ابن الأثير قد بلورت الرؤية النظرية بين الحقلين ، وعلى الرغم مما أولاه عبد القاهر الجرجانى (تـ ٤٧٤ هـ) من أهمية للنحو فى معالجته البلاغية ، وعلى الرغم مما اعترى كتاب دلائل الإعجاز ـ أحياناً ـ من خلط بين الرؤيتين النحوية والبلاغية ، فإننا نجد فيه التفاتات مبكرة إلى التمييز بين الرؤيتين ، إذ يأخذ عبد القاهر عملياً فى نقض الرؤية النحوية فى مواضع من " دلائل الإعجاز " بمناقشة تعليقات بعض النحاة المتعلقة بأبعاد دلالية لبعض الظواهر، وسنقف منها عند موضعين ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ هما :

التقديم للعناية

أشار عبد القاهر إلى تعليق سيبويه فى تقديم ما حقه التأخير ، شأن تقديم المفعول به على الفاعل " ... كأنهم إنما يقدمون الذى كان بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم "[٢٩] ، ثم أشار إلى عبد القاهر إلى أن هذه الرؤية تمثل وجهة نظر النحاة " وقال النحويون : إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس فى فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ، ولا يبالون من أوقعه "[٣٠] ، وقد أخذ عبد القاهر على هذه الرؤية قصورها عن استكناه الظاهرة البلاغية ، إذ لم يذكر هؤلاء النحويون من أين كانت العناية ؟ وبم كان ذكره أهم ؟ ومن ثَمَّ هان أمر التقديم والتأخير فى نفوسهم ، ثم يعقب بقوله : " لا جرم أن ذلك ذهب بهم عن معرفة البلاغة . ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصد بأوجههم عن الجهة التى هى فيها ، والشق الذى يحويها . والمداخل التى تدخل منها الآفة على الناس فى شأن العلم كثيرة ، وهذه من أعجبها ، إن وجدت متعجباً "[٣١] .

وبتأمل ملاحظات عبد القاهر البلاغى ومناقشاته فى هذا الصدد نتبين أنه يرفض سيطرة المعيارية على الرؤية التحليلية للنصوص ، وليس من شك فى أن الرؤية المعيارية هى الأنسب للنحوى الذى يضع المعايير المتسمة بالثبات ، والتى تُحاكَم إليها الظواهر ، فهذه الوجهة تصلح وتتلاءم مع الدرس النحوى الذى يحتكم إلى معايير ثابتة فى رؤية التراكيب التى قيلت ، بل التى يمكن أن تقال ، ولكنها لا تتلاءم بحال مع رؤية البلاغى للظاهرة البلاغية ، فالظاهرة البلاغية متجاوزة للثوابت ، ومن ثم لزم أن تكون الرؤية التحليلية لها متجاوزة لثوابت المعيارية التقعيدية .

الزيادة فى المبنى والزيادة فى المعنى

تنبه عبد القاهر إلى فارق جوهرى بين الرؤية النحوية والرؤية البلاغية فى بنية الجملة ، فذهب فى نقض الرؤية النحوية التى تجعل الزيادة فى المبنى زيادة فى المعنى ، لافتاً إلى أن الزيادة فى المبنى تغيير فى المعنى وليست زيادة فيه ، يقول :

" ومما ينبغى أن يُحصَّل فى هذا الباب ، أنهم قد أصّلوا فى (المفعول) وكل ما زاد على جزئى الجملة ، أنه يكون زيادة فى الفائدة وقد يتخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا من كلامهم ، أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزئى الجملة فائدة أخرى ، وينبنى عليه أن ينقطع عن الجملة ، حتى يُتصور أن يكون فائدة على حدة ، وهو ما لا يُعقل ، إذ لا يُتصور فى (زيد) من قولك : ضربت زيداً أن يكون شيئاً برأسه ، حتى تكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضممت فائدة إلى أخرى ، وإذا كان ذلك كذلك ، وجب ان يُعلم أن الحقيقة فى هذا : أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذى كان ، وأن وزان الفعل قد عُدِّى إلى مفعول معه ، وقد أُطلق فلم يُقصد به إلى مفعول دون مفعول ، وزان الاسمَ المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، كقولك : جاءنى رجل ظريف ، مع قولك : جاءنى رجل ، **فى أنك لستَ فى ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة ، ولكن كمن يريد هاهنا شيئاً وهناك شيئاً آخر ، فإذا قلت : ضربت زيداً ، كان المعنى غيره إذا قلت : ضربت ، ولم تُزد زيداً .**

وهكذا يكون الأمر أبداً ، كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذى كان ومن أجل ذلك صَلَح المجازاة بالفعل الواحد ، إذا أُتى به مطلقاً فى الشرط ، ومُعدّىً إلى شىء فى الجزاء ، كقوله تعالى : " إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ " (الإسراء ٧) ، وقوله عز وجل : " وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ " (الشعراء ١٣٠) ، مع العلم بأن الشرط ينبغى أن يكون غير الجزاء ، من حيث كان الشرطَ سبباً والجزاء مسبباً ، وأنه محال أن يكون الشىء سبباً لنفسه ، فلولا أن المعنى فى أحسنتم الثانية ، غير المعنى فى الأولى ، وأنها فى حكم فعل ثان ، لما ساغ ذلك ... أنك ترى البيت قد استحسنه الناس وقضوا لقائله بالفضل فيه . وبأنه الذى غاص على معناه بفكره ، وأنه

أبو عُذره ، ثم لا ترى ذلك الحسن وتلك الغرابة كانا ، إلا لما بناه على الجملة دون نفس الجملة، ومثال ذلك قول الفرزدق :

وما حملتْ أمُّ امرئٍ فى ضلوعها أعقَّ من الجانى عليها هِجائيا

فلولا أن معنى الجملة يصير بالبناء عليها شيئاً غير الذى كان ، ويتغير فى ذاته ، لكان محالاً أن يكون البيت بحيث تراه من الحسن والمزية ، وأن يكونٍ خاصاً بالفرزدق ، وأن يُقضى له بالسبق إليه، إذ ليس فى الجملة التى بنى عليها ما يوجب شيئاً من ذلك فاعرفه .

والنكتة التى يجب أن تُراعَى فى هذا : أنه لا تتبين لك صورة المعنى الذى هو معنى الفرزدق ، إلا عند آخر حرف من البيت . حتى إن قطعت عنه قوله (هجائيا) بل (الياء) التى هى ضمير الفرزدق ، لم يكن الذى تعقله منه مما أراده الفرزدق بسبيل ؛ لأن غرضه تهويل أمر هجائه ، والتحذير منه ، وأن من عرَّض أُمَّه له ، كان قد عرَّضها لأعظم ما يكون من الشر "[٣٢]، ومهما كانت هذه الإشارات خفية متوارية بين عشرات القضايا والنظريات فإنها تدل ـ بلا شك ـ على سبق إلى إدراك مبكر للفوارق بين الرؤيتين النحوية والبلاغية فى التراث البلاغى على المستويين النظرى والتطبيقى .

الأثر السلبى

على الرغم من صعوبة الفصل بين مظاهر سلطة النحو على الدرس البلاغى ، فهى من التداخل بحيث يصعب التمييز بينها ، فإننا سنحاول هذا الفصلَ والتحديدَ لمنهجَة الرؤية التى نطرحها فى هذه الصفحات ، وفى ظنى أن الآثار السلبية لسلطة النحو على البلاغة تتوزع فى اتجاهين عامين يمثلان مظاهر هذه السلطة ، وربما يندرج تحتهما اتجاهات أخرى جزئية : سيطرة فلسفة العلم فى الرؤية والتصنيف ـ سيطرة آليات العلم وإجراءاته فى معالجة بعض الظواهر.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن الأثر السلبى للنحو على البلاغة قد تناثر فى كتب البلاغيين القدماء ـ متقدمهم ومتأخرهم ـ والمحدثين ، كما اختلط بالأثر الإيجابى فى كثير من الأحيان ، وفى ضوء الاتجاهين العامين للأثر السلبى يمكننا أن نتمثل هذا التمييز بين هذين النوعين من الآثار السلبية بأنهما : الأثر السلبى الكلى والأثر السلبى الجزئى.

ونقصد بالأثر السلبى الكلى : الأثر الذى يحكم التصوراتٍ النظرية الكلية ، ويتعلق بمنطلقات الرؤية البلاغية فى تصنيف الظواهر وتقعيد القواعد ، ثم يُشكل مسار الدرس البلاغى ، وقد جاءت الآثار السلبية الجزئية ـ فى بعض الأحيان ـ تعكس بعض مظاهر هذا الأثر الكلى .

أما الأثر السلبى الجزئى فنقصد به : الأثر الذى ينحصر فى معالجة بعض الجزئيات فى الظواهر البلاغية ، ويتعلق بسيطرة آليات علم النحو وإجراءاته فى تتبع بعض الظواهر البلاغية ، ومثاله ما قدمنا من ملاحظات للمحدثين على استعمالات : (هل والهمزة) .

أولاً : الأثر الكلى

التصنيف النحوى للظواهر البلاغية

وهو ما أطلق عليه د. محمد العمرى : "تقديم المقولات النحوية على الوظائف البلاغية"[٣٣]، وقد أشرنا إلى أنه من أخطر الآثار السلبية للنحو على البلاغة ؛ لأنه يشكل المنطلقات لتصور الظواهر ، ويتعلق به الخلط فى الانطلاق إلى تحليلها ، وقد أشار غير واحد من البلاغيين المحدثين إلى هذه الملاحظة ، بيد أن ملاحظاتهم تتسم بالجزئية وعدم استقصاء البحث، والسبب فى هذا أن الإشارة إلى هذه الملاحظة جاءت عارضة فى ثنايا مناقشات عامة تتناول موضوع البلاغة بشكل عام متعدد الجزئيات ، فلم ينفرد بحث ـ فيما أعلم ـ بمعالجة هذه الفكرة ، ولعل

أسبق البلاغيين المحدثين إلى الوقوف على هذه الملاحظة هو أمين الخولى . فقد قام منهجه ـ فى محاولته لتحديث الدرس البلاغى ـ على مبدأى : التخلية والتحلية ، أى الطرح والإضافة . طرح ما يعوق الدرس البلاغى من مداخلات جانباً ، وإضافة ما يُثرى هذا الدرس ، ورأى فى معالجته أنه من التخلية أن نزيل التداخل المضطرب فى دراسة علوم العربية على اختلافها ، طامحاً إلى اطراح الخلط بين البلاغة وغيرها من العلوم ، وقد أشار فى وضوح إلى هذا التداخل فى الثقافة الإسلامية ، فأشار إلى التعرض المسرف لمسائل علم فى دراسة غيره ، ثم إنه لم يتوسع فى شرح هذه الظاهرة وتعليلها ، إذ جعل ذلك تمهيداً لمعالجة التداخل فى الدرس البلاغى ، ثم أشار إلى الأثر السلبى لهذا التداخل من زاويتين :

تتمثل الأولى فى اضطراب منهج المادة المقصودة بالدرس ، وتتمثل الأخرى فى عدم التزام الطرائق الملائمة لطبيعتها ، " إذ ينتقل الدارس بين حقائق مختلفة ، لكل واحدة أسلوب بحثها الخاص ، فيتناولها جميعاً بأسلوب واحد ، ولا يميز بين طبائعها ، تختلط عنده مميزاتها ، ويعدى بعض مناهجها بعضاً ، إن صح أن هناك انتباهاً ما إلى تخالف هذه المناهج ، فيتناول الدينى الغيبى منها بأسلوب عادى عقلى ، والنظرى منها بأسلوب العملى ، والعقلى منها بأسلوب الوجدانى ، والعكس ، وتلك حاطمة المناهج ، وناشرة الاضطراب "[٣٤].

ثم أخذ أمين الخولى فى اللفت إلى ضرورة تخلية التفكير البلاغى ، والتأليف البلاغى من التداخل مع الدرس النحوى على وجه الخصوص ، إزالة للاضطراب الناجم عنه ، فإن هذا التداخل أيضاً قد ترك أثره فيها ، واختلط البحثان فى غير موضع ، " وكان من ذلك أن ضَمَر البحث البلاغى وعُجِف أحياناً ، فقصر عن المعنى الأدبى الخاص به ، وإن تضخم وتزيَّد أحياناً ، فجار على المعنى الأدبى كذلك "[٣٥].

ثم يلفت أمين الخولى إلى ما يتعلق بالتصنيف النحوى للظواهر البلاغية بقوله : " وأنت واجد المثل للضمور فى مثل قول البلاغيين فى أحوال المسند إليه : إن تعريفه بالإضمار ، لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة ؛ وبالعَلَمية لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به ؛ وباللام لكذا ؛ وبالإضافة لكذا ، مما لا تجد فيه شيئاً جديداً إلا شرح المعنى النحوى الأول ، دون عناية بما وراء ذلك من معنى بلاغى خاص ، كبيان مقام التكلم ، ومقام الخطاب ، ومقام الغيبة ، الذى يحسن إيراد كل واحد منها فيه ؛ والمعنى الخاص فى التعريف بالإضمار دون غيره ، أو بالعلمية دون غيرها ؛ أو باللام دون سواها ، حتى يفقه الأديب خصائص هذه التعابير . فيؤثر منها ما يناسب عمله الأدبى ويجدى عليه ؛ فهذا مثل الاختلاط الذى نقص به بحث البلاغة "[٣٦].

وينبغى ألا ننظر إلى مقولة أمين الخولى هذه على أنها ملاحظة جزئية ، أو على أنها ملاحظة على أثر جزئى ؛ ذلك لأنها تتعلق بمبحثين كاملين من مباحث علم المعانى هما : " أحوال المسند وأحوال المسند إليه " ، وإذا تأملنا ـ فى ضوء هذه الملاحظة ـ وجدنا مبحثى : "الإسناد الخبرى و أحوال متعلقات الفعل " ـ وفق التصنيف الشائع فى بلاغة السكاكى ـ لا يخرجان عن دائرة النحو أيضاً ، وبذلك تصدر هذه المباحث عن الرؤية النحوية الخالصة ، ثم يعقب أمين الخولى بعد ضرب بعض الأمثلة وتحليلها بقوله : " وإلى هنا بدا لكم أن التداخل المضطرب بين الدراسات المختلفة فى البلاغة قد أفسد منهجاً ، كما أن التداخل بينها وبين مواد العربية نفسها قد أضر بها ، فحق علينا تصحيحاً للمنهج ، وإصلاحاً للبحث ، أن نخلى الدرس من التداخل بين المواد "[٣٧].

لقد نفذ د. تمام حسان إلى ملاحظات ثرية فى معالجة هذه الفكرة ، وقد عرضنا من قبل لقوله : " والناظر إلى هذا الكلام يلاحظ أن القزوينى يضع مباحث علم المعانى فى نطاق اسناد الجُمْلة ، وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، وأساليبها ، وهو كلام لا يبعد بالمعانى عن النحو "[٣٨]، وقوله : " والملاحظ أن هذه الأصول التى أخذها البلاغيون عن النحاة تنطلق من

منطلق المبانى على نحو ما تنطلق الدراسة النحوية منها "[٣٩]:

وهو بهذين القولين يصيب جوهر القضية ، فإن الانطلاق من المبانى إلى المعانى يحقق المنطلق النحوى فى مباحث علم المعانى التى تحددت على يد السكاكى ثم القزوينى ، وتبعهما تأكيداً وترويجاً لهذا البعد النحوى الشُرَّاح وأصحاب المطولات والمختصرات .

التزم البلاغيون المُنظِّرون المُقعِّدون بمنهج النحويين فى التقنين والتقعيد ، فظنوا أنه بإمكانهم ما أمكن النحويون من وضع القواعد التى تحكم مادة درسهم ، غافلين حقيقة جوهرية كبرى مؤداها أن مادة الدرس النحوى من الثبات بحيث يمكن أن تذعن لهذا التقنين والتقعيد ، أما مادة الدرس البلاغى فمن ألزم خصائصها أنها تجاوز للثابت والمستقر ، جامحة فى تجاوزها ، جانحة فى تغيرها وتبدلها ، إلى حد يمكننا القول معه : إن كل قول متصف بالبلاغة اكتشاف جديد ، ومن ثم يستعصى على التقعيد وينفلت من القوانين الضابطة ، وإن كان ثمَّ ضبط فإنه يكون ضبطاً نسبياً ، إذ على البلاغى أن ينشغل بتتبع الظاهرة البلاغية فى حيويتها ونبضها وتناميها فى استعمال البلغاء .

وإذا كانت أهم المآخذ التى أخذت على الدرس البلاغى واسترعت انتباه المحدثين تتحدد فى مأخذين : **النظرة الاجتزائية التى سيطرت على التراث البلاغى تنظيراً وتطبيقاً ، والانفصام بين الظاهرة والقاعدة** ، فإن هذين المأخذين ـ على الرغم من صوابهما ـ ينحصران فى تأمل المنتج البلاغى ، ويقفان دون محاولة البحث فى الجذور التى أدت بالدرس البلاغى إلى هذه النتيجة ، ومن ثم يتعين علينا أن نقف وقفة متأنية هنا عند أهم الأسباب التى أدت إلى هذه النتيجة ، تلك التى تتمثل فى الأثر السلبى لسلطة النحو ، ونعنى بها ارتباط الأصول النظرية للبلاغة بالنحو ، وذلك فى استلهام روح النحو فى التصنيف وصياغة القواعد ـ من جانب ـ والتبعية الزائدة لمقدمات فى الدرس النحوى ، من جانب آخر ، تصلح للدرس النحوى ولكنها لاتصلح للدرس البلاغى ، ومما يؤكد ذلك : التبعية فى التعريفات والتقسيمات ، وفى بناء بعض الآراء البلاغية على مقدمات فى آراء النحاة ، على الرغم من أن النص إذا احتاج إلى تأويلات وكان عرضة لآراء مختلفة فى الإعراب فإن بعض أوجه الاختلاف تُحسم إذا كانت البلاغة فيها أولاً والنحو تالياً ، ولنضرب لذلك مثلاً بمعالجة البلاغيين للفرق بين (كم) الخبرية و (كم) الاستفهامية ، لقد سار البلاغيون فى ركاب المقولات النحوية " فأبوا إلا أن يقفوا عند حدود القاعدة والشاهد شأن النحاة ، ولذلك لم يتجاوز تعليقهم على بيت الفرزدق :

كمْ عمة لك ياجريرُ وخالة فَدْعَاء قد حلبتْ علىَّ عشارى

البعد النحوى فى استعمال (كم) وإعراب ما بعدها ، فوضع السكاكى البيت شاهداً على (كم الاستفهامية) ، واحترز من جواز استعمالها خبرية هنا بقوله " فيمن روى بنصب المميز " . وكأنه بهذا الاحتراز يخرجها من دائرة الدرس البلاغى حال خبريتها ، مع أن عكس ذلك ـ هنا ـ هو الصحيح ، فليس ثم وجه لإعراب كم هنا استفهامية ، ومن ثم فلا وجه لإعراب ما بعدها منصوباً ، ولو روى بنصب المميز لكان ذلك من قبيل الخطأ البين ، فإن الفرزدق ـ يقيناً ـ لا يسأل جريراً لينتظر إجابة ولكنه يهجوه بأن خالاته وعماته كن يرعين له الماشية .

والغريب حقاً أن أحد البلاغيين قديماً وحديثاً لم يشر إلى كم الخبرية على الإطلاق مع أن ما ينطبق على كم من حيث الاستفهام والخبر هو نفسه ما ينطبق على غيرها من الأدوات من وجهين ، الأول : أن (كم الخبرية) تستعمل للدلالة على التقرير ـ مثلاً ـ كما تستعمل غيرها من أدوات السؤال ، فهذا المنطق كان يستدعى أن يجرى قانون التمييز بين خبرية الأداة واستفهاميتها على سائر الأدوات ، لينحى البلاغيون (الهمزة الخبرية) و(هل الخبرية) و (ومَنْ الخبرية) .. وما إلى ذلك عن الدرس البلاغى ، والوجه الآخر : أن يجرى على (كم) القول بالخروج على الأصل الذى وضع أولاً ، فتصبح (كم الخبرية) استفهامية خرجت عن أصل الاستعمال للدلالة

على التقرير وغيره ، أو يصبح استعمالها خبرية للتقرير وغيره من قبيل المجاز أو من مستتبعات التركيب، على حد قول بعضهم ، والواقع أن كم لا تختلف عن غيرها فى الاستعمال الفنى"[٤٠].

إن المتأمل فى هذا الملحظ وحده يقف على مدى تبعية البلاغة للنحو وانفصالها عن الاستقلال والخصوصية ، مما يدفع دفعاً إلى ضرورة إعادة النظر فى البلاغة ـ بوصفها أداة نقدية ـ الأمر الذى يشكل جانباً من جوانب تصحيح التصورات النظرية التى أسلفنا الإشارة إليها ، ولا أحسبُ أن ذلك سيكون إلا بتغير رؤية البلاغيين التى تعيد وعى البلاغة بنفسها ، أو بجهود النقاد البلاغيين ؛ بوصف البلاغة إحدى أدوات النقد ، فإذا عجزت الأداة كان الذى يستعملها أدرى الناس بعجزها وهو ـ من ثم ـ أدرى الناس بعلل هذا العجز وكيفية التغلب عليها . وقد بات واضحاً أن الخلل فى البلاغة يتغور فى الأصول الفلسفية لمكونات المقولات النظرية ، على مستوى طرح المصطلحات وتحديد مفاهيمها ، كما ينتشر فى نهج التصنيف والتنظير ، لتظهر آثار ذلك فى المعالجات التطبيقية والإجراءات .

وإذا كان عبد القاهر غير مبرأ من الإذعان لسلطة النحو فى تصنيف مباحث علم المعانى ، وإذا كان هو المسئول الأول عن ترسيخ هذا التصنيف ، إذ مهد للبلاغيين ورود هذا المنزلق ، فإن من حقه علينا أن نذكر أنه تجاوز هذه السلطة فى تصنيفه لبعض المباحث .

فإذا كان لم يقدم بين يدى كتابه " دلائل الإعجاز " فلسفة فى التصنيف ، فإن قراءة الكتاب ببعض الروية والتدبر يمكن أن تهدينا إلى استنباط فلسفة لهذا التصنيف وبخاصة فى مبحثى التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، هى أوفق من التصنيف الذى تم على يدى السكاكى، ورسخ فى الدرس البلاغى على يد السائرين على هدى تصنيفه ، ولنأخذ فى طرح مقترح هذه الدراسة فى صورة مقارنة بين فلسفة عبد القاهر المستنبطة من دلائل الإعجاز ، وفلسفة السكاكى المصاغة .

لقد انطلق عبد القاهر فى تصنيفه من الظاهرة البلاغية ، فإذا أمعنا النظر وجدناه يصنف التقديم والتأخير مبحثاً بلاغياً ، كما يصنف " الحذف " مبحثاً ، أما السكاكى فقد جعل الظاهرتين ـ وغيرهما ـ توابع لأجزاء التصنيف النحوى ، فجعل التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، من أحوال المسند وأحوال المسند إليه ، وهو بذلك يُقر التقسيم النحوى منطلقاً من بناء الجملة النحوية ، وفرق كبير بين الانطلاق من الجملة النحوية بثوابتها ومتغيراتها ، والانطلاق من متغيرات الجملة النحوية المنتجة للظواهر البلاغية ، تتبين ذلك بالنظر اليسير إلى أن المسند والمسند إليه هما ركنا الجملة النحوية ، أى أنهما ليسا ظواهر بلاغية ، وخطورة هذه الرؤية أنها من الممكن أن تؤدى ـ كما قد أدت من قبل ـ إلى تكلف الظواهر ، كما هو واضح من إشارة أمين الخولى السابقة .

لقد كان من الأجدى أن تبدأ محاولة التطوير فى الدرس البلاغى نظرياً وتطبيقياً من النقطة ذاتها التى انطلق منها التفكير البلاغى نحو العقم والجمود ، تلك التى ترجع إلى أثر النحو فى البنية المعرفية للبلاغة العربية . فالنحو يقوم على الرؤية الواحدة ، بغض النظر عن الاختلافات الجزئية ، ومن ثم ـ وهذا هو الأهم ـ فإن الظاهرة فى النحو أسيرة القاعدة وإن كانت الظاهرة تمثل العلة الأولى لوجود القاعدة ، فما القواعد إلا رصد لاطراد الظواهر . وينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا أن الدرس البلاغى كان أكثر استيعاباً للشق الثانى ، فقد طمحت البلاغة إلى تقنين وتقعيد مبنى على رصد الظواهر واطرادها ، بيد أن البلاغة توهمت أنه بوسعها أن تضع القاعدة التى تحيط بالظاهرة شأن النحو ، ولذلك فإن مشكلة البلاغة ليست فى المعايير السابقة لوجود الظاهرة البلاغية ؛ لأنه لا وجود لمعايير سابقة إلا فى الرؤى الفلسفية الخالصة ، ولكن مشكلة البلاغة فى تكون هذه المعايير والغاية منها ، ويتضح لنا ذلك جلياً إذا أمعنا النظر فى علاقة المعايير بالظواهر بين النحو والبلاغة .

انبثقت القاعدة النحوية من الظاهرة حيث قامت على استقراء دقيق للظاهرة ، ولذلك أمكنها تحقيق خاصية الشمول اللازمة لمكونات العلم ، ثم أصبحت القاعدة المعيار الثابت الذى تحتكم إليه الظواهر المماثلة بعد ذلك ، ولأسباب ترجع إلى الدقة فى الاستقراء ، وانتشار الظاهرة ـ فموضعها الكلام ـ واطرادها ، مرتبطة ارتباطاً صارماً بالقول ، وإلى محدودية الهدف ، ووضوح الغاية من الدرس النحوى ، تحقق لهذه القاعدة الثبات العلمى على مر العصور ، كما تحققت شروط العلم للنحو .

أما القاعدة البلاغية فقد انبثقت أيضاً من الظاهرة ، بيد أن الاستقراء البلاغى لم يكن من الدقة والشمول بحيث يستوعب الظاهرة السابقة المنبثق عنها . فالظاهرة ليست مطروحة طرح الظاهرة النحوية ، وليست مطردة اطرادها ، ولكنها مراوغة مخاتلة ، دائمة التبدل والتحول ، متجاوزة للارتباط الصارم للقول ، ولذلك جاء الاستقراء مختلاً ناقصاً ، وقد أدى قصور القاعدة البلاغية استقرائياً إلى قصورها الحتمى عن الإحاطة بالظواهر اللاحقة ، ولذلك لم يتمكن الدرس البلاغى من مسايرة الدرس النحوى فى الدقة والثبات والشمول والتماسك والاقتصاد ، أى فى الخصائص المميزة للعلم ، يرجع ذلك إلى اختلاط الغاية من البلاغة وعدم محدودية الهدف ، كما يرجع فوق هذا وذاك إلى الخلل فى الإجراءات الذى كان من أهم مظاهره عدم القدرة على تحديد المصطلح ، وهو خطأ جوهرى فى التوصيف العلمى ، بل لعله خطأ كفيل بنفى صفة العلمية عن البلاغة ، مثال ذلك : اختلال القاعدة الناجم عن اختلاط المصطلح فمصطلح (الاستقصاء) مثلاً ، الذى تداخل مع مصطلحات : التتميم والتكميل والاستطراد والخروج والتخلص ، بحيث أصبح الشاهد الواحد يذكر لأكثر من مصطلح ربما عند كاتب واحد بل فى كتاب واحد ، وإذا أضفنا إلى ذلك عجز هذه المصطلحات على وفرتها وتضاربها عن الإحاطة بالظاهرة بدا لنا إلى أى حد بلغ القصور فى إدراك الظواهر من منطلق القواعد .

ومن ثم نتجاوز بهذه الدراسة رصد الأثر السلبى لسلطة النحو على الدرس البلاغى إلى غاية أكثر طموحاً ، تتمثل فى البداية بالدرس البلاغى من حيث بدأ الأقدمون ، وذلك بإعادة النظر فى المواضع التى بُنى فيها الدرس البلاغى على أساس الدرس النحوى .

ولقد تنبه د/ محمد العمرى إلى هذا الجانب من جوانب الأثر السلبى للنحو على الدرس البلاغى وعرض لنموذج من مظاهر هذا الخلط فى التصنيف إذ يقول : " لقد شُغل السكاكى بطبيعة المحذوف أو المقدم والمؤخر عن الوظيفة البلاغية . ولذلك نجده ينشغل بالتفريق بين حذف المسند وحذف المسند إليه ، كما يميز بين حذف المسند إليه المبتدأ وحذف المسند إليه الفاعل .. وهكذا، دون بيان الفرق بين أن يكون المحذوف من هذه الفئة أو تلك ، والحال أن التصنيف البلاغى يقتضى بيان وظيفة الحذف ، لا بيان اسم المحذوف ، فالذى يشغل البلاغى أصلاً هو : لماذا حُذف المحذوف ؟ ولماذا قُدم المقدم ، أو أُخر المؤخر ؟ وقد ظهر الأثر السلبى لهذا التوجه عند شرّاح السكاكى ذوى الثقافة النحوية الذين انشغلوا بالمقولات النحوية انطلاقاً من مفهوم الإسناد ، وما يدخل تحته من تفريعات الفاعلية والمفعولية ، والابتداء والخبرية ، إلى آخر اللائحة ، وذلك على حساب الوظائف البلاغية"[٤١].

الأثر الجزئى

أشرنا من قبل إلى ملاحظات أمين الخولى على الأثر السلبى الكلى للنحو على الدرس البلاغى ، وهو ، وإن لم يفرق فى كتابيه : مناهج تجديد وفن القول بين الأثرين السلبيين ، فإنه لفت إلى بعض الآثار السلبية الجزئية المتعلقة ببعض المعالجات البلاغية ، فقد أخذ فى تتبع ظواهر التداخل بين المعالجة النحوية والمعالجة البلاغية مبيناً التأثير الذى انسرب إلى الدرس البلاغى فأثقله بمقولات علم النحو ، يقول : " ... ثم أنت واجد المثل للتضخم والتزيد ، فى صنيعهم بباب الفصل والوصل مثلاً ، إذ أوردوا فيه أحوالاً وتقسيمات ، كان المرجو أن تكون أدبية الملحظ ، لكنها ليست بذاك ، كعدهم من أحوال الفصل " شبه كمال الانقطاع " ، الذى يمثلون له

بقول الشاعر :

وَتَظُــنُّ سَلْمَى أننى أبغِى بها بدلاً ، أراها فى الضلال تَهيمُ

فإن العطف فى " أراها " كما يبدو جلياً ، يؤدى إلى فساد المعنى الأول . ونقض ما أراده القائل فليس المانع منه بلاغياً ، بل هو نحوى صرف ، يدور فيه الأمر على الصحة واستقامة المعنى ، لا على اعتبار تال لما به أداء المعنى الأول ، كما هو الشأن فى بحث البلاغة ؛ فليس يجوز هنا أن يعطف القائل أو لا يعطف ، فيظل الكلام مؤدياً لغرضه ، فى حالين من قوة وضعف، فيؤثر العطف أو تركه ، لأن به القوة والوضوح . ولعلنا نعود إلى هذا قريباً حين نتخذ باب الفصل والوصل مثلاً لتطور درسنا من البلاغة إلى فن القول ؛ فنورد ما فيه من مثل هذا التداخل[٤٢] .

وقد تناثرت بعض الملاحظات التى تؤكد على خطورة هذه السُلطة فى كتابات بعض المحدثين ، فقد التفت د. شكرى عياد (١٩٨٨) إلى أن جهد البلاغيين " قد انصب فى علم المعانى على بيان أثر اختلاف التركيب فى المعنى ، دون أن يجاوزوا الوجوه التى أجازها النحو ، وأضافوا إلى الأبواب ماهو ألصق بالنحو كباب القصر والفرق بين هل وهمزة الاستفهام ، فكلا البابين لامجال للاختيار فيه ؛ لأن الفروق تمس أصل المعنى "[٤٣].

والغريب حقاً أن تمر عشرات السنين على مقولات أمين الخولى (بدأت بكتابه مناهج تجديد ١٩٣١) ثم لا نجد لها ـ إن وجدنا ـ إلا أصداء خافتة فى ثنايا بعض الكتب ، لعلها محاولات فردية أقرب منها تواصلا معرفياً ، والأغرب أن نجد بعض المحدثين يسيرون فى معالجة بعض المباحث البلاغية بنفس القدر من التداخل ، على الرغم من اعترافهم بأنه لا علاقة لبعض هذه المعالجات بالبلاغة ، ومؤاخذتهم بعض قدماء البلاغيين عليها ، فبعد أن أورد د. محمد أبو موسى (١٩٧٨) مواضع " الهمزة وهل " أخذ فى مناقشة مقولات عبد القاهر والسكاكى ، ثم قال معقباً : " وهذا الذى ذكرنا فى (الهمزة وهل) أشبه بالنحو منه بالبلاغة ، لأنه تحرير نظام الجملة وبيان فرط دقتها ومحظوراتها ، وما يجب ملاحظته فى بنائها حتى لا تتدافع آحادها فينتقض الكلام وذلك كله فى ضوء تحليل الدلالة وتحديدها . البلاغيون فى هذا يتكئون على كلام النحاة ... والأدخل فى باب دراسة مزايا الأسلوب والكشف عن جوانبه ذات الظلال والإيماض هو بحث ألوان الحس ، وما يخطر فى القلب مما يثيره الاستفهام حين لا يراد به طلب الفهم "[٤٤].

وبعد فلعل هذه الصفحات تكون قد كشفت بعض جوانب العلاقة بين النحو والبلاغة ، ولعلها بذلك تكون قد حققت خطوة إيجابية من خطوات التواصل الواعى مع التراث البلاغى العربى ، فإن المنطلق الذى نؤمن به : إن الكشف عن سلبيات بعض المعالجات التراثية لا يقل وفاء لهذا التراث عن تجلية إيجابياته.

الهوامش:

١ ـ وربما أدى عجز د. عبد العزيز حمودة ـ فى كتاب المرايا المقعرة ـ عن ملاحقته فى الغوص إلى هذه الأعماق ، إلى انتقاد معالجته للفكرة ـ على عمقها ـ فوصفها بأنها " إنشائية فيها من الهزل أكثر مما فيها من الجد " ، راجع د. عبد العزيز حمودة : المرايا المقعرة ، علم المعرفة ، الكويت ٢٠٠١ م، ص ٢٤٠

٢ ـ د. مصطفى ناصف : النقد العربى ، نحو نظرية ثانية ، ط عالم المعرفة ، الكويت ٢٠٠٠ م، ص ٢٣.

٣ ـ د. مصطفى ناصف : النقد العربى ، نحو نظرية ثانية ، ص ٢٣ ٣٧ .

٤ ـ د. رجاء عيد : فلسفة البلاغة ط ٢ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ص ١٤٦.

٥ ـ د. تمام حسان : الأصول ، الدار البيضاء ، ١٩٩١ م ، ص ٣٤٥.

٦ ـ د. شوقى ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ط ٨ القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ، وانظر البديع لابن المعتز ص ٢٥ ، ٣٦.

٧ ـ د. عبد القادر حسين : أثر النحاة فى البحث البلاغى ط القاهرة ١٩٧٠ م .

٨ ـ د. أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية فى كتاب سيبويه ، ط القاهرة ١٩٩٩ م.
٩ ـ د. عيد بلبع : خداع المرايا ، ط١ دار إيتراك ، القاهرة ٢٠٠٢ م .
١٠ ـ أمين الخولى : مناهج تجديد ، ط الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ م.
١١ ـ د. شكرى عياد : مدخل إلى علم الأسلوب ، القاهرة ١٩٩٢ ص ٤٨.
١٢ ـ د. محمد العمرى: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها ، الدار البيضاء ١٩٩٩ م ، ص ٤٩٥.
١٣ ـ د. عيد بلبع : خداع المرايا ط ١ ، القاهرة ٢٠٠٢ م ص ٩٣ وما بعدها.
١٤ ـ د. عيد بلبع : نقض البلاغة ، أسلوبية السؤال ، رؤية فى التنظير البلاغى ط ١ ، القاهرة ١٩٩٩ م.
١٥ ـ عبد القاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز، تـ محمود محمد شاكر، ط٢ الخانجى، القاهرة ١٩٨٩م، ص ١١.
١٦ ـ د. تمام حسان : الأصول ص ١٤ ، ويراجع ابن الأنبارى : لمع الأدلة ص ٩٨.
١٧ ـ عبد القاهر الجرجانى : أسرار البلاغة ط٢ ، تـ ريتر ١٩٧٩ ص ٢٩ ، وما بعدها.
١٨ ـ عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ٨٧.
١٩ ـ عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ١٧٥ ـ وسيبويه : الكتاب جـ ١ ص ٣٤ تـ عبد السلام هارون الخانجى القاهرة ط ٣ ١٩٨٨ م.
٢٠ ـ د. رجاء عيد : فلسفة البلاغة ط ٢ منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ص ١٤٦.
٢١ ـ د. رجاء عيد : فلسفة البلاغة ص ١٤٣.
٢٢ ـ د. تمام حسان : الأصول ، ص ٣٤٥.
٢٣ ـ د. أحمد سعد محمد : الأصول البلاغية فى كتاب سيبويه ، ص ١٩.
٢٤ ـ د. تمام حسان : الأصول ص ١٠.
٢٥ ـ د. تمام حسان : الأصول ص ٣٤١.
٢٦ ـ د. تمام حسان : الأصول ، ص ٣٤٤.
٢٧ ـ د. تمام حسان : الأصول ، ص ٣٤٥.
٢٨ ـ ابن الأثير : المثل السائر ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت ١٩٩٠ جـ١ ص ٢٦.
٢٩ ـ سيبويه : الكتاب ، جـ ١ ص ٣٤.
٣٠ ـ عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ، تـ محمود شاكر ، ط ٢ القاهرة ١٩٨٩ م ص ١٠٧.
٣١ ـ دلائل الإعجاز ص ١٠٩.
٣٢ ـ دلائل الإعجاز ص ٥٣٣ ـ ٥٣٥.
٣٣ ـ د. محمد العمرى : البلاغة العربية ، ص ٤٩٦.
٣٤ ـ أمين الخولى : فن القول ، القاهرة ١٩٤٧ م ص ١٩١.
٣٥ ـ أمين الخولى : فن القول ص ١٩٢.
٣٦ ـ السابق والصحيفة.
٣٧ ـ السابق ص ١٩٢ ، ١٩٣.
٣٨ ـ د. تمام حسان : الأصول ، ص ٣٤٤.
٣٩ ـ د. تمام حسان : الأصول ، ص ٣٤٥.
٤٠ ـ د. عيد بلبع : أسلوبية السؤال ص ٤٠ ، ويراجع مفتاح العلوم للسكاكى ص ٣١٣ ود. عبد الجواد طبق : دراسات بلاغية ص ١٤.
٤١ ـ د. محمد العمرى : البلاغة العربية ، أصولها وامتداداتها ص ٤٩٥.
٤٢ ـ أمين الخولى : فن القول ص ١٩٢ ، ١٩٣.
٤٣ ـ د. شكرى عياد : اللغة والإبداع ، ص ٨٥.
٤٤ ـ د. محمد أبو موسى : دلالات التراكيب الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٧٨ ص ٢١٥.